المحدِّدات (الإملائيّة و الصّرفيّة و النّحويّة)
وظيفةٌ معجميّةٌ

أ.د. إحسان فؤاد عبّاس

جامعة القادسية/ كلية التربية/ قسم اللغة العربية

Ehsan.abaas@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ١٨/ ٥/ ٢٠٢٤

تاريخ قبول البحث : ٢٦/ ٥/ ٢٠٢٤

الخلاصة :

للوظيفة المعجميّة وجوهٌ عدّةٌ تتنوّع بين : (المعنى و التأصيل ، أو التأثيل ، و الاستعمال) و غيرها... و لعلّ في غيرها أقوالاً في بيان المحدّدات : (الإملائيّة ، و الصّرفيّة ، و النّحويّة) . و إنّما هي تداعي يترسّمه جسد أيِّ معجمٍ لبلوغ غايته الوظيفيّة فيما يحسن السكوت عليه عند مَن يقف على بابٍ من أبوابه ، فكيف بِمَن يقف عند وحدةٍ معجميّةٍ من وحداته كلّها ؟

يُمثّل هذا البحث قولاً ميسّراً في بيان وظيفة محدِّدات الوحدة المعجميّة فيما يسعى فيه المعجم من وظيفةٍ بين أيدي الباحث فيه ، أو المتجوِّل بين طيّاته . و على ما أحسب فإنّ سطور هذا البحث ستكون جواباً للأسئلة الآتية :

١. ما المحدّدات الإملائيّة المعطاة ؟
٢. ما المحدّدات الصّرفيّة المعطاة ؟
٣. ما المحدّدات النّحويّة المعطاة ؟
٤. هل وظيفة المعجم إعطاء القارئ تلك المحدّدات ؟ و ما حدودها ؟

كلُّ ذلك متأتٍ ذكره في مدخلٍ لبيان المحدِّد ، و جمعه على المحدِّدات في اللغة و الاصطلاح ، ثمّ المبحث الأوّل في المحدِّدات الإملائيّة ، و المبحث الثاني في المحدِّدات الصّرفيّة ، فالثالث في المحدِّدات النّحويّة عِبر التمثيل من المعجمات القديمة، والحديثة و في نهايته خاتمة أخلص فيها إلى أنّ المحدّدات هي آليّات فرعيّة لا تستغني عنها الوحدة المعجميّة في كلِّ أصناف المعجمات و تتمتع بوجوب الوجود للحاجة الماسّة إليها . و قد أتبعْتُ هذا المفروض ثبت المصادر و المراجع .

و إنّي لأرجو أن أكون موفقاً في الإفصاح عن هذه الفكرة سائله تعالى السّداد و الانتفاع منه .

الكلمات المفتاحية : المحدِّدات، الإملائيّة والصّرفيّة والنّحويّة، وظيفةٌ معجميّةٌ.

Dictated, Morphological, and Syntactic Limitations:

A Lexicon Function

Prof. Dr. Ihsan Fouad Abbas

College of Arts / University of Al-Qadisiyah

Date received: 18/5/2024
Acceptance date: 26/5/2024

Abstract

The lexical function has many faces that vary between: (meaning and rooting, or etymology, and usage) and others... and perhaps in others there are statements in explaining the determinants: (spelling, morphology, and grammatical). Rather, it is an association drawn up by the body of any dictionary in order to achieve its functional goal, while it is good to remain silent about it when someone stands at one of its doors, so how about someone who stops at one of all its lexical units؟

This research represents an easy statement in explaining the function of the determinants of the lexical unit in the function that the dictionary seeks in the hands of the researcher in it, or the wanderer among its folds.

Keywords: Dictated, Morphological, and Syntactic Limitations, Lexicon Function

مدخل : في (المحدِّد ، و المحدِّدات) .

ينساق الذّهن مع لفظة (الوظيفة المعجميّة) إلى مفهوم اللفظة و معناها فقط . و هذا ما ركز في الذّاكرة، أو قد يركز فيها . و لكنّه ممتدٌ في الحال نفسه إلى أبعد من ذلك ، إذ يمتدّ إلى ما تُقدِّمه الوظيفة المعجميّة بصورها المتعدّدة . و لعلّ المستبَعد كلَّ الاستبعاد عن النّظر ، هو بيان المحدِّدات : (الإملائيّة ، و الصّرفيّة ، و النّحويّة) _ الّتي ما هي إلّا قيود تُقيِّد الوحدة المعجميّة ، و تحميها _ تلك الّتي لم يرعها حقَّ رعايتها الباحثون إلّا النزر منهم ، و هذه الوظيفة تُحاكي وطائد مهمّة في سدّ حاجةٍ يتشوّق إليها دارس اللغة؛ و لا سيما المطالع في أفانين المعجمات نفسها . و هي ما تعارفت عليه كُتُب الدّراسات المعجميّة تنظيراً بـ : (المعلومات الصّرفيّة ، و المعلومات النّحويّة) بما أشار إليه د. أحمد مختار عمر في كتابه (صناعة المعجم الحديث)[١] ، أو مَن تبعه على ذلك أيضاً د. عمر مدكور في كتابه (الدلالة في المعجم العربي المعاصر)[٢] . و قد وسمتها بـ: (المحدِّدات الإملائيّة و الصّرفيّة و النّحويّة) لأمرين:

الأوّل : إنّها وجهٌ من وجوه المقيّدات الخادمة للوحدة المعجميّة ؛ فلا تستغني عنها . و تترك أثراً في بيان ملامح الوحدة المعجميّة نفسها .

الثاني : الوظيفة الّتي عَلَت المحدِّدات _ موطن البحث _ لم تكن وظيفةً إملائيّةً خالصةً ، أو صرفيّةً بحتةً ، أو نحويّةً قحاحاً ؛ فتُسطِّر جانباً من جوانب الدّراسة العموديّة لها ؛ بل تأتَتْ بجانبٍ من جوانب الدّراسة الأفقيّة ؛ و لا سيما أنّها عَرَضٌ يُحيط بجوهر الوحدة المعجميّة ، و يخدمها . و هي بذلك لا تعدو أنْ تكون العامل المساعد في تكشيف المعنى . و في الوقت نفسه يتعاطى المعجم ذرابتها تحت مظلّة الوظيفة المعجميّة .

ومن هذا المنطلق ابتغيت إظهار ما للمعجم من أثرٍ بالغٍ في إبداء هذه المحدِّدات بلحاظ أنَّ المحدِّدات النّحويّة أقلُّ حضوراً ، و ظهوراً في المعجم من بين أخواتها[٣].

ويبقي القول فيما عرَّج عليه المعجم من تجلٍّ في الوحدة المعجميّة (المحدِّد) على زنة (مُفَعِّل) اسماً للفاعل من الفعل الرّباعيّ المتعدّي بالتّضعيف (حدَّد) ذلك بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومةً ، مع كسر ما قبل الآخر ؛ لتفريقه _ في اللغة _ عن اسم المفعول المفتوح الآخر من الفعل نفسه المبني للمجهول (حُدِّدَ)؛ ليكون (مُحدَّد) اسم مفعولٍ إلى المعيَّن ، أو المخصَّص . و لعلّ النّاظر في المتون المعجميّة لا يجد الفعل (حَدَّد) ؛ بل يجد (حَدَّ) _ للوهلة الأولى _ و لا يجد (مُحدِّد) ؛ بل يجد (مُحَدَّد) _ أيضاً _ ما خلا معجم الغني ، فقد ذكر صاحبه عبد الغني أبو العزم الفعل (حدَّد) ، و اسم الفاعل منه (مُحَدِّد) ، إذ يقول: «٦٠٢٥٥ **حدد _ حَدَّد _ [ح د د] . (ف. ربا . لازمتع . م . بحرف) . حَدَّدتُ ، أُحَدِّدُ ، حَدِّدْ ، مص : تَحْديد:**

١ _ حَدَّد حُدودَ حَقْلِه : أقامَ لَه عَلاماتٍ أو أَحاطَه بِسِياجٍ .

٢_ حَدَّدَ مَوْقِعَ العَدُوِّ : عَرَّفَهُ .

٣_ حَدَّدَ مَوْقِعَ المَدينةِ على الخَريْطَة : أَشَارَ إلى مَوْقِعِها .

٤_ حَدَّدَ المُحتَسِبُ أَسْعَارَ المَوادّ الغِذَائيَّةِ : بَيَّنَ ، عَيَّنَ أَسْعَارَهَا »[٤].

و أمَّا (مُحَدِّد) فقد ذكره و قبله في الذّكر (مُحَدَّد) _ اسم المفعول _ إذ يقول : «**٢٤٠٩٨٠_ محدد . مُحَدَّدٌ ، ةٌ [ح د د] . (مفع . مِن حَدَّدَ) . عَمَلٌ مُحَدَّدٌ : مُعَيَّنٌ ، مُخصَّصٌ.**

٢٤٠٩٨١_ محدد . مُحَدِّدٌ ، ةٌ _ [ح د د]. (فَا . من حَدَّد). مُحَدِّدٌ لما يَنْبَغِي أَنْ يكُوْنَ : مُعَيِّنٌ ، مُخَصِّصٌ »[٥].

و الفارق بين اسم الفاعل و اسم المفعول هو حركة ما قبل الأخير المتأرجحة بين الكسر ، و الفتح على التوالي، وتبعاً له فَرَق معنى اسم الفاعل عن معنى اسم المفعول . و حينها يصير اسم الفاعل مُحَدِّدَاً ، أو مقيِّداً لملامح الشيء . و يأتي جمعه جمع مؤنّثٍ سالمٍ : (مُحَدِّدات) ؛ ذلك أنّه وصف لغير العاقل . و مع هذا الجمع غدت اللازمة تصاحبه على : (الإملائيّة ، و الصّرفيّة ، و النّحويّة) . و بهذا التّرتيب التّابع لترتيب مستويات اللغة ؛ فضلاً عمّا سَتُبدي سطور البحث من هذه المُحدِّدات وضعتُ أعمدةَ هذا البحث على :

- **المبحث الأوّل** : (**المُحَدِّدات الإملائيّة**) .

ذروة هذا المحدِّد في تآزره مع المبنى المعجميّ فيما يؤدِّيه أيُّ معجمٍ من وظيفةٍ ؛ إذ يُشار إلى الإملاء _ عندئذٍ _ بأنَّه تقويم اليد[٦] ؛ ذلك أنّه مرتبطٌ بالرّسم الصوري لما يُعبِّر عنه الإنسان ، فهو تصوير بالرّسم للأصوات المنطوقة ، و هو بهذا فرعٌ من فروع اللغة الّتي لا يمكن نكرانها فيما أثبتته كُتُبُ الصّرف في القرن السابع للهجرة بعنوان الخطّ[٧] . و هو _ باللغة الحديثة _ وسيلةٌ لتنمية القدرة على دقّة رسم الحروف بمراعاة حُسن الخطّ ، مع دقّة التنظيم في كيفيّة الرّسم ، و هذا المحدِّد لا ينفك في أدائه الوظيفيّ عن ثلاث وظائف ، هي : (الهجاء ، الرّسم الإملائيّ ، التماثل الإملائيّ) . و يمكن استعراضها وفاق الآتي :

*** الوظيفة الأولى : (الهجَاء) .**

هذه الوحدة من الوحدات المعجميّة المشتركة لفظيّاً في صورتين :

الأولى: (بكسر الهاء في المنظور اللغويّ) ، بمعنى تقطيع اللفظة[٨] و تمديد حروفها مع حركاتها ، أي الأداء[٩]. و من هذا البيان ما وقر في التّراث من قولة أم المؤمنين السيّدة عائشة بمسند أحمد بن حنبل(ت: ٢٤١هـ) بنسخة شعيب الأرنؤوط دون المساند الأخرى عند قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾[١٠] : « **أَشْهَدُ أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم كذلك كان يقرؤها، و كذلك أُنزلت ، أو قالت: أشهد لكذلك أُنزلت ، و كذلك كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يقرؤها ، ولكن الهِجَاءَ حُرِّف** »[١١]. بمعنى أنّ الهجاء هو القراءة

. و مثل هذا نقل صاحب اللسان قال : « **أبو زيد : الهِجَاءُ القِرَاءَة ، قال : و قلت لرجلٍ من بني قيس أَ تَقْرَأُ من القرآن شيئاً ؟ فقال : و اللهِ ما أَهْجُو منه حرفاً ، يريد ما أَقْرَأُ منه حرفاً** »[١٢].

و يبدو أنّ تسمية الحروف العربيّة بحروف الهجاء تبعاً للأداء أيضاً. و هذه الوحدة _ أعني الهجاء _ تقرَّبت منها الوحدة المعجميّة (تهجية) على زنة (تَفْعِلَة) بمعنى تعديد الحروف بأسمائها وفاق المنظور التعليميّ المعروف[١٣].

الثانية: (بكسر الهاء في المنظور الأدبيّ) ، و هو الغرض الشّعريّ المعروف في تعديد عيوب المرء أمام الآخرين شعراً[١٤]. و القائم عليه يُسمَّى (هجَّاء).

إنّ الوظيفة المعجميّة الّتي ابتغيها تتمثّل بالمنظور اللغويّ ، و هي أقرب إلى نطق الأصوات ، و تمثيلها في رسم الحروف ، و لم يخلُ منه معجم من المعجمات فهذا التهذيب _ على سبيل التمثيل _ : « **قال الليث : قال الخليل بن أحمد : العين و الحاء لا يأتلفان في كلمةٍ واحدةٍ أصليّة الحروف لقرب مخرجهما** »[١٥] . و منه أيضاً ما جاد به لسان العرب : « **حرف الباء الموحّدة . الباء من الحروف المَجْهُورَة و من الحروف الشَّفَوِيَّة ، و سُمِّيَت شَفَوِيَّة لأنَّ مَخْرَجَهَا مِن الشَّفَتَينِ ، لا تَعْمَل الشَّفَتَانِ في شيءٍ من الحروف إلّا فيها و في الفاءِ و الميم** »[١٦] . و لم تخلُ المعجمات الحديثة عن هكذا صورة ، فمنها _ على سبيل التمثيل _ : « **الألف أ_ ا أ.ا الحرف الأوّل من حروف الهجاء** »[١٧] . و منه أيضاً : « **ب ٤٣٤ _ ب ب ا كلمة وظيفيّة : الحرف الثاني من حروف الهجاء ، و هو صوتٌ شفويٌّ ، مجهور ساكن ، انفجاريّ (شديد) مُرقَّقٌ** »[١٨].

*** الوظيفة الثانية : (الرّسم الإملائيّ) .**

و أجنح بها إلى تلك الرّسوم المخطوطة ، أو الّتي تُخطُّ بالأقلام ، أو ما ينوب عن الأقلام لكلّ الأصوات المنطوقة الّتي يمكن للهواء أن يحملها ، و تُعرف بالرّموز[١٩] في اللغة الحديثة . و هي المشيرة إلى كيفيّة تصوير الصوت المنطوق . و مثاله ما جاء في الصّحاح : « **باب الألف المهموزة : قَالَ أَبُو نَصْر إِسْمَاعِيلُ بنُ حمَّادٍ الجَوْهَرِيُّ رَحِمَه اللهُ : نَذْكُرُ في هذا الباب الهَمْزَةَ الأَصْلِيَّةَ الَّتي هِيَ لَامُ الفِعْلِ ، فَأَمَّا المُبْدَلَة مِنَ الواوِ نحوَ : العَزَاء _ الذي أَصْلُهُ عَزَاوٌ ؛لأنَّه مِن عَزَوْتُ _ أو المُبْدَلَة مِن الياء نَحْو الإِبَاءُ الذي أَصْلُهُ إِبَايٌ لأنَّه من أَبَيتُ فَنَذْكُرُهُما في باب ((الواو و الياء)) إِنْ شاءَ اللهُ تعالى**»[٢٠]. و منه أيضاً ما ورد في العُباب الزّاخر عند الوحدة المعجميّة : « **أخخ : ابنُ دُريدٍ : زَعَمَ قَومٌ أنَّ بعضَ العَرَبِ تقول : أخٌ و أُخَّةٌ مُثقلينَ ، ذَكَرَه ابنُ الكَلْبِيّ ، و يُقالُ للصبِيِّ إذا نُهِيَ عن فِعْلِ شَيءٍ قَذِرٍ : إِخِّ ، بالكَسْرِ بِمَنْزِلَةِ قَولِ العَجَمِ : كِخِّ ، كَأَنَّهُ زَجْرٌ . و قَد تُفْتَحُ هَمْزَتُهُ** »[٢١].

لقد بدت الدّقّة واضحةً في المعجمات القديمة على كيفيّة رسم الحرف . و قد يُلحق برسم الحرف ما كان في الضّبط المعجميّ من وضع الحركة فقط ، أو وضعها ، و تدوينها ومثاله : « **أَبَى : الرجلُ (يأبَى) (إِبَاءً)**

بالكسر والمدِّ »[٢٢] . و علّة ذلك أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ ؛ فهي تشاركها في الرّسم الإملائيّ . و هذا ما نجده أيضاً في المعجمات الحديثة ، و منها : « **ج ا أ جاجا الإبل _ و بها : دعاها للشرب ، و الاسم الجيء.**

_ تجأجأ عن الأمر : كفّ و انتهى : تأخّر ... جئ جئ : زجر أو دعوة للإبل إلى ورود الحوض من قُرب ، و تستعمل جأ للزجر مثل شأ.

_ جؤجؤ : دعوة الإبل إلى الورود من بعد »[٢٣]. و منه أيضاً عند الوحدة المعجميّة (بازلّاء) : « **٤٥٧ _ ب ا ز ل ل اء . بازلّاء [جمع] : (نت) بزِلَّة ، بسِلَّة ، بِسِلَّى ، بقلٌ زراعيّ حوليّ من القَرَنيَّات الفراشيّة ، أنواعه كثيرةٌ ، تُطبخ بزوره** »[٢٤]. و النّصّان الأخيران انمازا بالتقطيع الحرفيّ للحروف .

*** الوظيفة الثالثة : ((التماثل الإملائيّ)) .**

(التماثل الإملائيّ) وحدةٌ معجميّةٌ مركّبةٌ من الاسم الموصوف و الصّفة . و(التماثل) على زنة (تَفَاعُل) من الفعل (تَمَاثَل) بزنة (تَفَاعَل) مصدر للفعل الدالان على المشاركة[٢٥] . و أصل جذره عند ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ) من (م ، ث ، ل) : « **الميمُ و الثاءُ و اللامُ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مناظرة الشيء للشيء . و هذا مثل هذا ، أي نظيره** »[٢٦] ، بمعنى : التساوي بين الشيئين . و لعلّ مع الوحدة المعجميّة الأخرى (الإملائيّ) يمكن أن أخلص إلى حدّه بـ : (التشابه الإملائيّ ، أو التساويّ الإملائيّ) بين صورة ، و صورةٍ أخرى في رسم بعض الحروف ، أو كتابتها[٢٧] على نيّة التّضادّ . فالتّماثل لا يُراد به التّناظر ، أو التّطابق ؛ بل يُراد فيه اختلاف الرّسم . و إنّما ابتعدْتُ عن (المماثلة) إلى (التماثل) لاستقرار الأوّل منهما في الصّوت ، و ما تجري عليه من تغييرات ضمن قانون المؤثِّر و التأثُّر[٢٨] ؛ فضلاً عن محلّ الاشتغال _ هاهنا _ إنّما هو الحرف لا الصّوت ، أي المدوّن بعد المنطوق . فأنتَهي إلى أنَّ التماثل الإملائيّ هو نوعٌ من أنواع العلاقة بين الوحدات المعجميّة المتّفقة كتابةً ، و المختلفة صوتاً كما في (على) حرف الجرّ ، و(عَلا) الفعل فعند تدوين المعجم فما للجرّ يُرسم إملائيّاً بالألف المبسوطة ، و ما للفعل يكون بالألف العموديّة[٢٩]. و هذه وظيفة المعجم في التّفريق بينهما ضمن المنظور الإملائيّ ؛ فلا يُدرك هذا الفرق إلّا بحاسة البصر . و يكاد ينعدم بحاسة السّمع لتساويهما في الأداء النّطقيّ .

إنَّ هذا التّساوي في النّطق ما هو إلّا تماثلٌ صوتيٌّ ينأى بنفسه عن التماثل الإملائيّ . و مصداقه الآخر في (حاشا) أداة الاستثناء ، و (حاشى) الفعل[٣٠] . و غيرها من الصور الأخرى الّتي يمكن الاستدلال عليها بوضع كتاب (**الفرق بين الحروف الخمسة**) لابن البطليوسيّ (ت: ٥٢١هـ) دليلاً مرشداً إليها[٣١].

إنّ طويَّة هذه الوظيفة و إن كانت موجودةً إلّا أنّها لا بثقل الكثرة ، و لا بخفّة القلّة ؛ بل توسطهما . و هي بهذا التوسّط لا يمكن التنصّل عنها .

• **المبحث الثّاني** : ((**المحدِّدات الصّرفيّة**)).

ضمن المسلّمات الصّرفيّة ، و مرجعيّاتها في ذهن أيّ دارسٍ للغة العربيّة ينساق التفكّر مع عنوان هذا المبحث إلى موضوعات الصّرف الدّارجة بين أروقة الدّرس الصّرفيّ من : (الميزان الصّرفيّ ، أبواب الفعل المضارع ، التذكير و التأنيث ، المشتقّات ، الجموع بأنواعها ، فضلاً عن الإعلال و الإبدال ، أو ما يطرأ على الاسم من النّسب و التّصغير) ؛ ذلك أنّها عنوانات لموضوعات الصّرف تلك الّتي لم تتغيّر منذ أمددٍ بعيدٍ[٣٢] .

أقول :

نعم ، إنّ المحدِّدات الصّرفيّة في ضوء ما تُقدِّمه وظيفة المعجم إلى القارئ لا تخرج عن المضامين الآتية :

١_ بيان ما في محيط الأصناف :

و أعني بالأصناف أنواع الوحدة المعجميّة الرئيسة المتمايزة فيما بينها بين الاسم ، و الفعل ، فلكلّ منها ما يميِّزه عن الآخر . و لا تنفك الوحدة المعجميّة عن وظيفتها في بيان نوع الصنف الّذي هي عليه ، و فيه :

١_١_ الاسم و ما يعطيه المعجم بحسب وظيفته ؛ إذ تتوزّع وظيفته بين: (المجرّد ، و المشتقّ ، و العدد)[٣٣].

و منه المثال : « **العَقِيق: وَادٍ بِالمَدِينَةِ، كَأَنَّهُ عُقَّ: أي شُقّ. غَلَبَتِ الصّفة عَلَيْهِ غَلَبَة الِاسْم، ولَزمته الألف وَ اللَّام، لِأَنَّهُ جعل الشَّيْء بِعَيْنِه، على مَا ذهب إِلَيْهِ الخَلِيل فِي الأَسْمَاء الأعَلام ، الَّتِي أصلُها الصّفة، كالحارِث و العَبَّاس. و العَقِيقان: بَلدان فِي بِلَاد بني عَامر، من نَاحيَة اليَمَن، فَإِذا رَأَيْت هَذِه اللَّفْظة مُثَنَّاة، فَإِنَّمَا يُعْنَى بهَا ذانِكَ البَلدان. و إِذا رأيتها مُفردة ، فقد يكون أَن يُعْنَى بهَا العقيق، الَّذِي هُوَ وادٍ بالحجاز** »[٣٤] .

١_٢_ الفعل و ما يعطيه المعجم بحسب وظيفته إذ تتجه هذه الوظيفة إلى تحديد نوع الوحدة المعجميّة ضمن الآتي :

١_٢_١_ محيط الزّمن : يهتمّ المعجم في بيان نوع الزّمن من دون تنظير ، و تبعاً لهذه الوظيفة نجد نوع الفعل يفرق في زمن الماضي عن زمن المضارع . و حينها فإنّ الصيغة الصّرفيّة هي المحدِّد لهذا الزّمن _المطلوب _ عن غيره عند القارئ من غير شرحٍ ، أو تفصيلٍ و قرينته الصيغة[٣٥]. و منه :« **أجهت السماء إجهاء إذا انقشع الغيم. وأجهت لك السبل استبانت. وبيت أجهى لا سقف له والمؤنث منه جهواء** »[٣٦]. و منه في الفعل المضارع من الوحدة المعجميّة (عجز) : « **يُقَال فلانٌ يُعاجز عَن الحقِّ إِلَى البَاطِل، أَي يلجأ إِلَيْهِ** »[٣٧].

١_٢_٢_ محيط الزّمن البعيد : و يمكن حصره في فعل الأمر و النهي بلحاظ تدقيق الزّمن ، و تحقيقه في الفعلين (الماضي و المضارع) إذ يمكن أن أعبّر عنه مع الأمر و النّهي بخارج محيط الزّمن . و تكون وظيفة المعجم في بيانها _ حينئذٍ _ بعيدة عن الزّمن الحالي ، أو الآنيّ[٣٨]. متجلّياً بتحقق الطلب سواء أ كان في

الأمر أم في النّهي بزمانٍ يبعد عن لحظة النّطق إلى الزّمن الآتي و قد لا يأتِ[٣٩]. و تُعرف الوحدة المعجميّة _ عندئذٍ _ عبر صيغتها الّتي تكون عليها . و حرفة هذه الوظيفة تُمثّل قاسماً مشتركاً بين المحدِّدات الصّرفيّة ، و المحدِّدات النّحويّة . و منها _ على سبيل التمثيل _ في الأمر : « **قَالَ ثَعْلَب: وَسمعت أَعْرَابِيًا كَانَ يحضر مجْلِس ابْن الأعرابيّ يَقُول: معنى ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾**[٤٠] **، أَي اقصد بِمَا تُؤمر. قَالَ: وَالعرب تَقول: اصدَع فلَانا أَي اقصده لِأَنَّهُ كريم** »[٤١]. و أما في بيان: « **معنى النهي : قول القائل لمن دونه : لا تفعل فإن كان لمن فوقه فهو طلب كقوله تعالى: ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ ﴾** [٤٢] »[٤٣].

٢_ بيان ما في محيط التجرّد و الزّيادة .

تتحقّق هذه الوظيفة في وجهتين :

الأولى : ضمن تقسيمات الفعل إذ المجرّد منه هو الجذر الأساس _ في أغلب الحالات _ للوحدة المعجميّة و هو المحافظ على حروفها الأصول ، مع عدم وجود حروف الزّيادة[٤٤] . و أمّا المزيد منه بحرفٍ فيكون فوق الأصول . و ما زاد عليها ضمن دلالته الجديدة إمّا بزيادة حرفٍ فقط بحسب رتبته الّتي يتخلّل فيها لمباني البنية، أو بالتضعيف الجاري على الوحدة المعجميّة[٤٥] .

وهذا التضعيف إنّما يُرصد في الوحدة المعجميّة بواحدةٍ من اثنتين إمّا بوضع علامة التشديد فقط ، أو بالتصريح بها بلفظة (التشديد)[٤٦]. و منه قال : « **أبو عبيد عن اليزيدي : بعينه ساهِك و عائر و هما من الرَمَد. قال : و العُوّار مثل القذى بالتشديد. سلمة عن الفراء قال : العُوَّار : الرمد. العُوّار الرمَد الذي في الحَدَقة أبو عبيد عن الفراء: العَوَار : العيب بفتح العين في الثوب** »[٤٧] و منه أيضاً :« **السَّهْو : السكون ، قال الأصمعي: يقال : ذلك سهواً رهواً : أي ساكناً بغير تشديد**»[٤٨].

الثانية : ضمن تقسيمات الاسم .

لا يبتعد الاسم في أقسامه الصّرفيّة عن دائرة اللغة عامّة في أصنافه الّتي و إن تعدَّدت أجناسها ما بين الجنس (المذكّر و المؤنّث) ، و العدد (المفرد ، و المثنّى ، الجمع) ، و صحّة الحروف و اعتلالها (الصحيح و شبه الصحيح و المعتلّ) ، و التجرّد و الزّيادة (الجامد و المشتق)[٤٩] . فإنّها ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع قوانين التجرّد و الزّيادة . و علّة ذلك أنَّ الأسماء إنّما تتكوّن من حروفٍ ، و حركاتٍ. و الحرف بصورته و طبيعته إمّا أصلٌ في نفسه ، أو مزيدٌ تبعاً لوزنه الّذي عليه[٥٠].

كلّ هذا في الأولى والثّانية يمكن أن يُحدّد_ ضمن معطيات الدّرس الصّرفيّ _ بـ :

* السوابق : و هي حروف المضارعة مع الفعل ، و الهمزة مع الأسماء .

* المقحمات : هي الحرف بحسب رتبته الثانية ، أو الثالثة ، أو الرّابعة الّتي يمكن أن أُعبِّر عنها بالحشو تبعاً لرأي ابن جنّي (ت : ٣٩٢هـ) [٥١] ، أو يكون هنا بالتضعيف .

* اللواحق : هي ما جاءت بعد الطرف في الأصل من مثل التاء المربوطة ، أو الألف و التاء ، أو الياء مع الأسماء ، أو التاء المبسوطة مع الأفعال . وقد تُلحق بها الضمائر . و هي ضمن المحدِّدات المشتركة بين الصّرفيّة ، و النّحويّة[٥٢]. و قد عبّر عنها د. عليّ القاسميّ بالمورفيمات المتّصلة[٥٣] .

٣- بيان ما في محيط كينونة الصّيغة أو البناء .

و أعني به هيأة الوحدة المعجميّة بين صورتي البناء للمعلوم _ و هي الأصل _ و البناء للمجهول _ و هي الفرع _ إذ الأصل في الأفعال البناء للمعلوم . و هي صورة من صور العلاقة الإسناديّة و لغرضٍ ما فإنّه ينتقل إلى البناء للمجهول . و قد عبّر عنه د. صباح عطيويّ بالإسناد النّاقص[٥٤] . و هو النّمط الثاني في حياة الفعل الصّرفيّة. و حينها يخرج عن العلاقة الإسناديّة و يقاربها بلونٍ من الألوان[٥٥]. هذا من جانبٍ و من الجانب الآخر لا تنفكّ هذه الوظيفة عن إظهار حدود عمل الفعل ما بين : (اللزوم و التّعدّي) فهما يشاركان صرفيّاً في الجملة النّحويّة لبيان المعنى الّذي يحسن السكوت عنه . و هذا ما دفعهم إلى التقعيد بالاكتفاء بالفاعل مع الفعل اللازم . و أمّا مع المتعدّي فما يتجاوز الفاعل إلى المفعول به الواحد ، أو المفعولين ، أو الثلاثة[٥٦].

ممّا تقدّم في (١/ ٢ / ٣) يمكن الوثوق بوظيفة المعجم في المحدِّدات الصّرفيّة الآتية :

*** الوظيفة الأولى : تحديد التنوّعات الشكليّة للوحدة المعجميّة .**

هذه الوظيفة هي امتدادٌ و مندوحةٌ لوزن الوحدة المعجميّة ؛ إن لم تساويها . فعادة المعجم يبدأ في إشاعة ما للوحدة المعجميّة من هيأة فيما التصق بها من وصف الإسميّة ، أو الفعليّة ؛ فضلاً عن المادّة الّتي تُبنى منها هذه الوحدة ، أو تلك و جرّاء هذا العمل يمكن قبول وصف د. عليّ القاسميّ إليها بالأصناف المتباينة[٥٧]. و أرى أنَّ المعجم الوحيد الّذي حادَ عن هذا الوصف ، و توخّى بيان الصّوت المكوّن للاسم ، أو الفعل معاً قاصداً المادّة الخام المكوّنة لهما بحسب الأصول الجذريّة ، هو معجم مقاييس اللغة لابن فارس . و أمّا البقيّة الباقية من المعجمات فأشهر صورها في هذه التنوّعات باتت في الماضي ، أو المضارع ، إذ تنقل هذه التنوّعات الفعل من صورةٍ إلى أخرى[٥٨] . و يدخل بضمنها تصريف الفعل بضبط عينه في أوّل إجراءٍ ميسَّرٍ له . و حينها يكون المعجم به حاجة إلى وضع حركة عين الفعل فقط أو وضعها مع ضبطها بالنظر إلى الباب الّتي ينتمي إليها الفعل كما صنع الفيوميّ (ت: ٧٧٠هـ) في مصباحه ومنه قوله : « **أَبَرْتُ : النَّخْلَ (أَبْرَاً) من بابَي ضرب و قتل لقَّحتُه (و أَبَرتُهُ) (تأبيراً) مُبَالَغَةٌ و تَكْثِيرٌ** »[٥٩] . أو يكون بغيرهما من الضبط كما في الضبط بالتّرادف، أو النظير و منه قول ابن فارس في التّرادف : « **قالوا مَثِيل كشبيه** »[٦٠] . و أمّا في النظير فمنه قول الفيروزآباديّ (ت: ٨١٧هـ) : « **الدَّوْفُ: الخَلْطُ، والبَلُّ بماءٍ ونحوِه، دُفْتُه فهو مِسْكٌ مَدوفٌ و مَدْوُوفٌ، أي : مَبْلُولٌ، أو مَسْحُوقٌ، و لا نَظِيرَ له سِوَى مَصْوُونٍ** »[٦١].

و قد يتبع ذلك أمرٌ آخرٌ إن كانت الوحدة المعجميّة متخلِّيةً عن الهيأة الفعليّة إلى الهيأة الاسميّة ؛ فإنّها ستحرص على بيان المفرد منه ، و هي في الغالب محطّ الشبهة عند القارئ لولا المحدِّد الصرفيّ و مثاله في الوحدة المعجميّة (عصا) عند جمعها قال الجوهريّ (ت: ٤٠٠هـ) : « **يقال عَصًا و عَصَوانِ ، و الجمع عِصِيٌّ و عُصِيٌّ ، و هو فُعُول و إنَّما كسرت العين إتباعاً لما بعدها من الكسرة** »[٦٢]. و قد نقله صاحب اللسان أيضاً : « **و يقال عَصاً و عَصَوانِ ، و الجمع أَعْصٍ و أَعْصاءٌ و عُصِيٌّ و عِصِيٌّ** »[٦٣] .

إنّ القارئ للنصّين دون وجود المحدِّد الصرفيّ (فُعُوْل) كما في تهذيب اللغة ، أو معجم مقاييس اللغة[٦٤] يمضي إلى أنَّ (عَصِيٌّ) بوزن (فَعِيْل) و ذلك :

ف = ع ، ع = ص ، يْ (حرف الزيادة) = ي ، ل = ي المنقلبة عن الواو .

و كأنّ الأمر جرى على الآتي : (عَصَوَ) ، (عَصَا) ، على زنة (فَعِيْل) (عَصَيْو) و تُقلب الواو ياء ؛ فتصير (عَصِيْيُ) و بالإدغام (عَصِيٌّ) .

إنَّ هذا الكلام من أشدِّ الشبهات في الصّرف العربيّ و لا منجى منه إلّا بما ذكره المعجميّون من المحدِّد الصّرفيّ (فَعُوْل) ؛ ليدلّوا القارئ على الوزن الصحيح ففيه :

(فعل = عصا) ، (فَعُوْل = عَصُوْو) ، (عَصُوْي ، عَصُيْي ، عَصِيٌّ) .

و منه ما جاء في الوحدة المعجميّة (أُمْنِيَّة) عند ابن منظور (ت: ٧١١هـ) : « **الأُمْنِيَّةُ : أُفْعُولَةُ و معها الأَماني** »[٦٥] . إذ يُمكن أن تُوزن _ خطأً _ بـ (أُفْعِلَّة) مقاربةً إلى (أُمنِيَّة) حملاً على النّطق لا جرياً مع القوانين الصّرفيّة . و هذه القوانين قد تمثّلت في المحدِّد الصّرفيّ الّذي لم يعدمه المعجميٌّ حينما ذكره بـ (أُفْعُوْلَة) ففيه:

_ (أُفْعُوْلَة) = (أُمْنُوْيَةُ).

_ (أُمْنُيْيَة) = بحسب القاعدة الإعلاليّة القائلة: إذا التقت الواو و الياء في كلمةٍ واحدةٍ دون فاصلٍ بينهما و كان الأول منهما ساكناً بالأصل نقلب الواو ياءً [٦٦].

_ (أُمْنِيْيَة) = تُقلب ضمّة النّون كسرةً لتخفيف الثقل في النّطق ، و لمجانسة الياء الّتي بعدها[٦٧].

_ (أُمْنِيَّة) بإدغام الياءين . و تبقى على الوزن (أُفْعُوْلَة)[٦٨].

فالحاجة إلى المحدِّد الصّرفيّ باتت _ ها هنا _ واجبةً ؛ لأنّه يعصم القارئ في المعجم من الوقوع في الخطأ الصّرفيّ .

*** الوظيفة الثانية : تحديد الفجوات الصّرفيّة .**

الفجوة واحدة الفجوات ، و هي بزنة (فَعْلَة) من الأصل (فجا) بالألف المنقلبة عن الواو (فجو) . و لم تُستعمل من ذي قبل في الصّرف ، و حدُّها المعجميّ : « **فجو : فَجَا قوسُه يفجوها . و قوس فجواءُ : بان و**

ترها في كبدها »[٦٩] . و قال ابن فارس في حقّها : « **فجو الفاء و الجيم و الحرف المعتلّ يدلّ على اتّساع في الشيء . فالفجوة : المتّسع بين الشيئين** »[٧٠] . و قد يقرب من هذا الحدّ اللغويّ الحدُّ القرآنيُّ بأنّ الفجوة ، هي المتّسع بين الشيئين ، و تُمثّل الفُرجَة ؛ فتقرب في المعنى من الفضاء ، أو الساحة الّتي في الكهف عند قوله تعالى :﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ اليَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾[٧١]. قال الأصفهانيّ (ت : ٤٢٥هـ) : « **أي ساحةٍ واسعةٍ ، ومنه قَوْسٌ فِجَاءٌ و فَجْوَاءُ بَانَ وَتَرُها عن كَبِدِهَا ، و رَجُلٌ أَفْجَى بَيِّنُ الفَجا : أي مُتَبَاعِدُ ما بَينَ العُرقُوْبَيْن** »[٧٢]. و بهذا فإنّ الاستعمال القرآنيّ بدا ملاصقاً للاستعمال المعجميّ .

أمّا في الاصطلاح المشهور للفجوة ضمن أدبيّات النّقد الأدبيّ فإنّها تعني (مسافة التوتر) الّتي : « **لا تقتصر فاعليته على الشعريّة ؛ بل إنّه الأساسيّ في التجربة الإنسانيّة بأكملها ... بأنّها الفضاء الّذي ينشأ من إقحام مكوّنات للوجود أو اللغة أو لأيّ عناصر تنتمي إلى ما يسميه ياكوبسن ((نظام الترميز)) (codè) في سياق تقوم فيه بينها علاقات ذات بعدين متميزين** »[٧٣].

و لعلّ مسافة التوتر هذه تكون بهيأة الفراغ بين البنية العميقة ، و البنية السطحيّة للنّصّ ؛ فتترك في نفس القارئ فجوةً ، أو مساحةً ؛ فسمّاها بهذا المصطلح ؛ لقبولها التبعات الّتي يمكن للنّصّ أن يتحمّلها من التفسير ، التأويل ، أو التقدير .

أقول :

إنّ الاستعمال النّقديّ الحديث يكاد يقرب من الاستعمالين : (المعجميّ ، و القرآنيّ) المتقدِّمين آنفاً _ مع الإقرار بالبون الشاسع بينهما في مجال الاشتغال _ بأنّ الفجوة هي المتّسع . و أكاد أُقرُّ أنّ هذا التقارب بين الاستعمالات ما هو إلّا ضربٌ من المجاز . و هذا ما دفعني إلى استعمال الفجوة في الدّرس الصّرفيّ مع ما يقبل التفسير ، أو التوضيح للشواذّ الصّرفيّة فيما غادر المتّفق عليه في نطقٍ ، أو استعمالٍ ، أو تداولٍ عربيٍّ لها . و هي في الوقت نفسه مضت مصداقاً إلى نوعٍ من أنواع الأحكام الخاصّة ، أو اللازمة لهذا المرصود أعني الشواذّ الصّرفيّة . و يمكن أن نتّخذ قول الزّجاجيّ (ت: ٣٣٧هـ) _ في بيانه _ دليلاً بأنّ : « **الشيء له أصل يلزمه و نحو يطّرد فيه ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه** »[٧٤]. و هذا ينفع بأنّ ما كان خارجاً عن الأنظمة الصّرفيّة يكون مثالاً للفجوة ، و هو في أقلّ الرّتب الشّاذّ الخارج عن المألوف في القاعدة الصّرفيّة الّذي يمكن أن أصفه بالمستبَعَد عن القاعدة مع عدم توافقه معها . ولهذا أشار ابن جنّي إلى الشّاذّ بقوله : « **جعلوا ما فارق عليه بقيّة بابه ، و انفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً** »[٧٥]. وهذا ما يجعل الفجوة الصّرفيّة تنطبق على كلِّ مستبعَدٍ عن المألوف (القاعدة الصّرفيّة) و أسبابه لا تخرج عن :

(أ) الميل إلى خفّة النّطق مع الهروب من الثّقل . و مثال ذلك ما قاله سيبويه (ت: ١٨٠هـ):« **لا أراهم قالوا (طائي) إلّا فراراً من(طيئي).و كان القياس(طيئياً)**»[٧٦]. و عنده الألف أخفُّ من الياء في النّطق _ ضمن معطيات النّصّ _ .

(ب) كثرة الدّوران على الألسن ، أي كثرة الاستعمال . و قد لخّص ابن جنّي ذلك بقوله : « **ما يكثر استعماله مُغَيِّرٌ عمّا يقلُّ استعماله . و إنّما غُيِّرَ لأمرين : أحدهما المعرفة بموضعه و الآخر الميل إلى تخفيفه** »[٧٧].

إنّ هذه الفجوات الصّرفيّة يمكن رصدها في المعجم بحسب وظيفته بالأمثلة الآتية منها الوحدة المعجميّة : «**برأَ: البارئُ : مِن أَسماءِ الله عزَّ و جلَّ، ... و بَرِئْتُ مِن المَرَضِ ، و بَرَأَ المرِيضُ يَبْرَأُ و يَبْرُؤُ بَرْءاً و بُروءاً**»[٧٨].

إنّ الشّاهد في فجوة المثال هذا يكمن في مضارع الفعل (بَرَأَ) بصورتيه : (يَبْرَأُ) و (يَبْرُؤ) على زنتي (يَفعَل) و (يَفْعُل) . و بلحاظ الجذر الثلاثيّ منه نلمس (ب ، ر ، أ) . و الهمزة _ كما هو معلوم _ أحد حروف الحلق ، الّتي هي : (أ ، هـ ، ح ، خ ، ع ، غ) . و حقُّ الفعل المضارع الضامّ إلى أحد هذه الحروف أن تلازم عينه الفتح فلا تُغادره إلى غيره . قال الخليل (ت:١٧٥هـ) : « **و لا يُقال إلّا : بَرِئَ يَبْرَأُ**»[٧٩] . و ما جاء خلافاً له يخرج عن المألوف من القاعدة الصّرفيّة[٨٠]. وعندئذ فإنّ صورة (يَفْعُل) مع أحد حروف الحلق تُمثّل فجوةً صرفيّةً تقبل حينها التفسير إن لم تذهب إلى التأويل . وهذا ما دفع سيبويه إلى وضع باب بعنوان « **هذا باب ما يكون يفعل من فَعَل فيه مفتوحاً** » إذ قال فيه : « **و ذلك إذا كانت الهمزة، أو الهاء أو العين ، أو الحاء ، أو الحاء ، أو الغين ، أو الخاء ، لاماً أو عيناً ... و إنّما فتحوا هذه الحروفَ لأنها سَفلتْ في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها و هو الألف و إنّما الحركات من الألف و الياء و الواو** »[٨١].

و يفيد هذا النّصّ أنّ الفتح هو الأصل في الضبط بغية تخفيف النّطق . و لتصوّرٍ قريبٍ في مجانسة حروف الحلق لما يعينها من الحركات في النّطق ؛ فإنّ الفتح غدا أخفّ الحركات ، و أقربها إليهنّ ؛ فصار الوزن مع حروف الحلق (فَعَل _ يَفْعَل) . و خلاف هذا الضبط _ مع لازمة حروف الحلق _ به حاجة إلى تسويغٍ فخضع كلٌّ خارجٍ عن هذا الوزن إلى المباحثة . قال سيبويه : « **و إنّما فتحوا يَفعل من فعلَ لأنه مختلِفٌ ، و إذا قلت فعلَ ثم قلت يفعُلُ علمتَ أنّ أصله الكسْر أو الضَّمّ إذا قلت فَعَل** »[٨٢].

و لعليّ أفيد من النّصّ الأخير بأنّ الوزن (فَعَل) في الماضي فيه من السّعة في المضارع إلى تحمّل الفتح أو الضمّ[٨٣] . و سبب ذلك أنّ الفتح أكثر اتّساعاً ممّا تتضايق به الضمّة ، أو الكسرة[٨٤] ؛ لأنّ : « **كلّ أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقي ، تحتاج إلى اتّساع في مجراها بالفم ، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم ، و لهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتّساعاً و تلك هي الفتحة** »[٨٥].

إنّ هذا الاختلاف في فتح عين الفعل المضارع ، أو ضمها يمكن إرجاعه إلى اختلاف الأداء اللهجيّ _ على أقلّ التقديرات _ إذ لا يُنكر أنّ القبائل آنذاك لم تكن بينها حدود فاصلة ؛ فضلاً عن وجود الترابط بينها بالجوار، أو الطباع الاجتماعيّة[٨٦] . وقد أشار الخليل إلى ضمّ العين في مضارع الماضي الثلاثيّ المفتوح العين بأنّها : « **لغة سُفْلى مضر** »[٨٧]. واجتراح هذا المثال يترسّم بالآتي:

_ (فَعَلَ _ يَفْعُل) إذا كان خالياً من حروف العلّة و بابه باب (نَصَر _ يَنْصُر).

_ (فَعَلَ _ يَفْعَل) إذا كان ضامّاً لأحد حروف الحلق قبالة العين ، أو اللام .

_ (فَعَلَ _ يَفْعُل) _ على الفجوة الصّرفيّة _ إذا كان ضامّاً لأحد حروف الحلق قبالة العين ، أو اللام كما في (بَرَأَ ، يَبْرُؤ) ضمن تخالف الأداء اللهجيّ.

و منه أيضاً الوحدة المعجميّة « **ظلل : ظَلَّ نهارَه يفعل كذا و كذا يَظَلُّ ظَلّاً و ظُلُولاً و ظَلِلْتُ أنا و ظَلْتُ و ظِلْتُ ، لا يقال ذلك إلَّا في النهار لكنه قد سمع في بعض الشعر ظَلَّ لَيْلَه ، و ظَلِلْتُ أَعْمَلُ كذا ، بالكسر، ظُلُولاً إذا عَمِلْته بالنهار دون الليل ، ومنه قوله تعالى ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾[٨٨]، وهو من شَواذّ التخفيف**»[٨٩].

إنّ الشّاهد على الفجوة الصّرفيّة في هذا النّصّ هو (ظَلْتُ) ، و (ظِلْتُ) . و السّبب في ذلك أنَّ الجذر الثّلاثيّ لهذه الوحدة المعجميّة تتمثّل بالأصل الثلاثيّ الصّحيح المضعّف ، أي :(ظلَّ) من :(الظاء و اللام الأولى الساكنة و اللام الثانية المتحرّكة بحركة إعراب) . و هو الفعل الثّلاثيّ المجرّد اللازم من باب (قَطَع _ يَقطَع) و فيه :

* في الفعل الماضي المجرّد تبقى الوحدة المعجميّة محافظةً على أصولها في إدغام المتماثلين بين الثّاني ، و الثّالث منه .

* في صورة إسناد الفعل إلى تاء الفاعل نجد فيه القياس ، والخروج عن القياس. أمّا القياس فيكون بفكّ التّضعيف مع إسكان الحرف الأخير من الفعل و اتّصاله بتاء الفاعل ، أي : (ظَلَّ) : (ظَلْلَ) : (ظَلْلْت) : (ظَلِلْت) على نيّة التخفيف . و هذا ما جاء بالنّصّ المعجميّ و علّة ذلك ما أوضحه المبرّد (ت : ٢٨٥هـ) في باب إدغام المتماثلين في الفعل : « **و أمّا ما التقيا فيه و الأولى متحرّكة و الثانية كذلك مِمَّا هو فِعْل فنحو قولك : رَدَّ يا فتى ، و فرّ فتقديره : (فَعَل) ، و أصله ردَدَ ، و فرَرَ ، و لكنَّك أدغمت ؛ لثقل الحرفين إذا فصلت بينهما لأنّ اللسان يزايل الحرف إلى موضع الحركة ، ثُمّ يعود إليه . مثل ذلك مسّ ، و شمّ ، و عضّ، وتقديرها : (فَعَل) . يبين ذلك قولك : عَضِضْت ، و شَمِمْت** »[٩٠]. و مع اتّصال تاء الفاعل بالفعل قال سيبويه :« **و الأصلُ في هذا عربيٌّ كثير . و ذلك قولك : أَحْسَسْتُ ، و مَسِسْتُ و ظَلِلْتُ**»[٩١]. و هو القياس فيما دأب عليه العرب .

أمّا الخروج عن القياس ، فهو الفجوة الصّرفيّة ؛ إذ بخروجه عن القاعدة الصّرفيّة ، أو المألوف الصّرفيّ لا يبقى القياس على حاله ؛ و ذلك بحذف اللام الأولى السّاكنة من الفعل (ظَلَّ) ، و هي مقابل عين الفعل . فكأنّ الصورة تتكون بالآتي :

(ظَلَّ) : (ظَلْلَ) + (ت) : (ظَلْلْت) : (ظَلْت) بحذف اللام الأولى و حينئذٍ يكون الوزن (فَلْت) . و هذا مخالف للقياس ؛ لأنّ القياس يقوم على الإبقاء مع التحريك . و السّماع يقوم على الحذف مع التسكين للام الثانية و هو يُبطل القياس[٩٢]. و قد بيّن سيبويه علّة هذا الحذف بقوله : « **و أما الذين قالوا : ظَلْتُ و مَسْتُ فشبَّهوها بِلَسْتُ ، فأجروها في فَعِلْتُ مجراها في فَعَلَ و كرهوا تحريك اللام فحذفوا** »[٩٣] . و هذا يعني الآتي :

– كراهة تحريك اللام هي سبب الفجوة الصّرفيّة عند مَن حذف اللام الأولى المقابلة لعين الفعل . و تحريك اللام في الأصل خطوة من خطوات القياس في (ظَلِلْت) .

– دليل حذفهم مع مسوّغ الكراهة هو التشبيه بالفعل (ليس) . إذ حملوا (ظَلْلَ) على (ليس) . و لمّا حُذفت الياء من الفعل (ليس) حذفوا اللام الأولى من (ظَلَّ) عند اتّصالهما بتاء الفاعل ؛ فصارت (ظَلْتُ) على نظير (لَسْتُ) و ذلك بالتنازل عن الوزن الحقيقيّ ، و هو (فَعْل) إلى (فَعَل) كما أنّهم حملوا اللام و هو حرف صحيح على الياء و هي حرف علّة و لين . فجوّزوا لأنفسهم الحذف و فيه من التكلّف و الابتعاد عن مسار اللغة ما دفع ابن جنّي إلى القول : « **و إذا كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف ، نحو ظلت و مست و أحَسْت و ظَنْتُ ذاك ، أي ظننت ، كان الإبدال أحسن و أسوغ ،لأنه أقلّ فحشا من الحذف و أقرب**»[٩٤]. و هذا ما دعا ابن منظور إلى القول في نهاية نصّه بشواذّ التضعيف . إلّا أنّ الّذي يطالع القرآن الكريم يجد الفعل قد جاء بحسب مبنى الفجوة الصّرفيّة عند قوله تعالى : ﴿**وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ**﴾[٩٥]. و هو ما أشار إليه أبو حيّان الأندلسيّ (ت : ٧٤٥هـ) بأنّه خلاف القياس لا خلاف الاستعمال وأنّ: « **ذلك منقاس في كل مضاعف العين و اللام في لغة بني سليم** »[٩٦]. و يرجعه أيضاً إلى الأداء اللهجيّ.

إنّ ما تقدّم آنفاً في النّصّين المعجميين و مفاتشتهما اختصرهما المحدِّد الصّرفيّ في المتن المعجميّ بعبارتين: (**يَبْرَأُ و يَبْرُؤُ**) و (**هو من شَواذّ التخفيف**)؛ لتدلا على ما يرده أهل العربيّة المتقدِّم آنفاً .

- **المبحث الثّالث** : ((**المحدِّدات النّحويّة**)).

يُدرك النّحو العربيّ بما يتعلّق بأنواع الجملة ، أو الأساليب النّحويّة ؛ فضلاً عن الأدوات . و ما يُفهم معها من موضوعاتٍ أُخرى بشتّى سبُل التّناول القديمة ، أو الحديثة . و هذا فرضٌ مشروعٌ ضمن ما أطلق عليه د. عليّ القاسميّ بـ: ((الكلمات المركّبة))[٩٧] . و المحدِّدات النّحويّة بقدر ما ترفد موضوعات النّحو العربيّ إلّا أنّ النّحو أوسع منها و تُعدّ المحدِّدات جزءاً من النّحو العربي .

أقول :

قبل البدء في تكشّف المحدِّدات النّحويّة لابدّ من المثول أمام أنواع النّحو الّتي بين أيدينا حتّى يوم النّاس هذا، وهي:

(١) النّحو الوصفيّ : و يُراد به ما سُمع عن العرب من لغتهم المستقرّة و دوّنها علماء اللغة في القرون الثلاثة الهجريّة الأولى . و لم يكن النّحو معروفاً _ آنذاك _ بهذه التّسمية . و علّة ذلك الحقبة الزّمنيّة الّتي غلب فيها السّماع على غيره[٩٨]. و غايته تدوين ما قالته العرب ؛ فركن عمل النّحاة إلى المنهج الوصفيّ في وصف أقوال العرب[٩٩] دونما اجتهادٍ أمام أقوالهم ، بمعنى أنّنا نقرّ بأنّ المنهج الوصفيّ ، هو الخطوات العلميّة الأولى لوصف الحالة النّحويّة كما هي عليها بعيداً عن التأويل ، أو ما بعد التأويل . و هي صفةٌ تقريريّة _ إن جاز التعبير_ قد غلبت على تصنيفاتهم المجموعة[١٠٠] . و هذا المنهج و إن كان أوربيّاً حديثاً في تنظيره إلّا أنّه عربي قديم في تأصيله[١٠١]. و من وفادته هذه فقد دعا إليه كلّ من د. مهدي المخزوميّ ، و د. تمام حسّان في درس اللغة في القرن العشرين ؛ إذ دعيا إلى إصلاح المنهج النّحويّ العربي القديم إلّا أنّ مباني الدّعوة بينهما قد اختلفت ؛ فقد دعا د. مهدي المخزوميّ إلى العود بالنحو العربيّ بما جاء به النّحاة الأوائل من أمثال الخليل ، أو الكسائيّ (ت : ١٨٩هـ) ، أو الفرّاء (ت: ٢٠٧هـ) بما سلكوه هم ، و غيرهم من منهجٍ وصفيٍّ ملائمٍ لدراسة طبيعة اللغة العربيّة و تأصيلها[١٠٢] . في حين مضى د. تمّام حسّان إلى تطبيق المنهج الوصفيّ الغربيّ بما جاد به دوسوسير ، و غيره[١٠٣].

(٢) النّحو التعليميّ : و يُمثّل هذا النّوع من النّحو ما جاد به السلف الصّالح لنا و ما يسعى اللاحقون لهم في نقله إلى الآخرين . و يضمّ بين طيّاته القاعدة النّحويّة ، و تطبيقاتها . و غايته التعليم ، و الضّبط لقواعد العربيّة[١٠٤] . و أكثر ما يكون في هذا المسعى هو تقديم القاعدة النّحويّة إلى طالبيها ، مع تطبيقها . و خير مَن مثّل ذلك _ في العصر الحديث _ كتاب النّحو التعليمي و التطبيق في القرآن الكريم د. محمود سليمان ياقوت[١٠٥] . و هو _ أعني النّحو التعليميّ _ نمط دورس في القواعد الإعرابيّة و تطبيقها . و تميل الأقلام بهذا النّحو إلى اقتفاء المنهج المعياريّ بعد أنْ غلب القياس على السّماع قديماً[١٠٦] .

(٣) النحو الوظيفيّ : ليس نوعاً من أنواع النّحو ؛ بل هو نظريّة مطوّرة عن النّظريّات اللسانيّة ابتداءً من البنيويّة إلى التوليديّة التحويليّة . و أعدُّها نمطاً من أنماط فلسفة اللغة الّتي تَثِبُ على وصفها ، و تعليمها إلى تأويلها . و لمنزلتها مع الحاجة إليها وجب عليّ إدراجها ضمن أنواع النّحو . و رائدها أحمد المتوكّل في الجانب العربيّ بما توخّاه من أفكار سيمون ديك في الجانب الغربيّ[١٠٧] . و خلاصة النّحو الوظيفيّ تتأتى من:

_ سعي البنيويّة إلى الاهتمام بـ : (الكفاية الوصفيّة) فقط .

_ تطوير السعي في التوليديّة التّحويليّة وصولاً إلى (الكفاية التفسيريّة) الباحثة في البنية العميقة . و هذا نوعٌ من أنواع الزّيادة على (الكفاية الوصفيّة) بمدّ النّظر إلى الإنتاج فقط [١٠٨] .

_ إنماء السعي في النّحو الوظيفيّ بالاهتمام بـ : (الإنتاج مع الإدراك) في البنى السطحيّة بعد تحقيق (الكفاية النفسيّة و الكفاية العقليّة)[١٠٩] .

و وفق هذه المعطيات يكون النّحو الوظيفيّ درساً غربيّاً حديثاً تداولته الأقلام في القرن العشرين .

(٤) النحو المقارن : يتعدّى هذا النّوع جوهر اللغة العربيّة وحدها إلى اللغة العربيّة مع لغةٍ أخرى بلحاظ عين الموضوعيّة في استكشاف مزايا اللغتين ؛ فيبعد عن جوهر اللغة العربيّة في نحوها إلى ما هو أبعد و ذلك بالجمع بينه و بين نحو لغةٍ أخرى[١١٠] . و هذا النّوع من النّحو يتّكأ على دراسة تراكيب ، و عبارات اللغتين ، أو الأكثر شريطة أن يكون بينهما قاسمٌ مشترك أيسره التقارب في الصفات النّحويّة ، أو الفصائل اللغويّة كما في دراسة اللغة العربيّة ، و اللغة العبريّة[١١١] . و هذا لا يُعنى به الدّرس المعجميّ بقدرٍ وافرٍ يضاهي ما تُعنى به كُتُب الدّراسات المختصّة في فقه اللغة . و لهذا يُعدّ نزراً جدّاً إلّا في المعجمات المقارنة ، و هي أقلّ من أن تُعدّ[١١٢].

ممّا تقدّم من أصناف النّحو يمكن القول :

إنّ المحدِّدات النّحويّة لا تكون إلّا أضعف وجوداً من المحدِّدات الصّرفيّة ؛ ذلك أنّ حقل اشتغال النّحو كائنٌ في المتون النّحويّة. و يهتمّ بالتّراكيب النّحويّة لا المعجم على نحو التعليم ، أو التبارز العلميّ . و مصداق هذا يستدعي من بعض المعجميين إفراد ما للمفردات النّحويّة من أمثال (إذا ، إذما ، ما ، هل ، لا) مساحةً من المعجم . إمّا ضمن الترتيب الحرفي لها كما فعل الفيوميّ[١١٣] ، أو يضعها في آخر المعجم كما فعل ابن منظور[١١٤] . فإذا علمنا أنّ هناك تصوراً ما لحدّ المعجم _ في أقلّ التقديرات _ بأنّه كتابٌ يضمُّ بين دفّتيه الألفاظ و معانيها ؛ ففي رصد صنيع ابن منظور فيما تأخّر من مباني صفحاته الخاصّة بالنّحو نلمس مفرداتٍ نحويّةً معزولةً عن ترتيب الوحدات المعجميّة . و بهذا العزل ؛ فإنّه يترسَّم إبعاداً للمحدِّدات النّحويّة ضمن الوحدات المعجميّة. و هو إقرار بأنّها نحويّة بذاتها. و هي خالصة للنحو .

لقد جعل د. أحمد مختار عمر (الوظائف النّحويّة) في مصاف الوحدات المعجميّة من (الضمائر ، وأسماء الإشارة ، و أسماء الاستفهام ، و الأسماء الموصولة ، و أسماء الشرط ، و أدوات النّصب ، و أدوات الجزم ، و غيرها ...)[١١٥] . و هذا الوصف إنّما يدخل في صميم الوحدة المعجميّة لا في المحدِّد المُعِين إلى الوحدة المعجميّة .

إنّ هذه المحدِّدات النّحويّة تكمن وظيفتها في إظهار بعض العلاقات التّركيبيّة ضمن حدود الوحدة المعجميّة مع الوحدة المعجميّة الأخرى . و هذه إشارات إن أمكن وصفها ؛ فإنّها توصف بالإشارات التّركيبيّة[١١٦] . و من ذلك _ على سبيل التمثيل _ الوحدة المعجميّة (لمح) : « **لَمَحَه و أَلمحَه ، إذا أبصَرَهُ بِنَظرٍ خَفيفٍ . و الاسمُ اللَّمْحَةُ. و لَمَحَ البَرْقُ و النَّجْمُ لَمْحَاً ،أي : لَمَع . تقولُ : رأيْتُ لَمْحَةَ البَرْقِ** »[١١٧]

إنّ المحدِّد النّحويَّ في هذا النّصّ المعجميّ يتمثّل في محدِّدين :

الأول : (**لَمَحَ البَرْقُ و النَّجْمُ لَمْحَاً**). بعدم وجود الضمّة الدّالة على الفاعليّة ، أي : (**لَمَحَ البَرْق و النَّجْم لَمْحَاً**) من دون حركات فإنّ الفاعل سيكون ضميراً مستتراً تقديره (هو) . و مع وجود الضمّة ؛ فإنَّها تُحدِّد الفاعل بالبرق نفسه . فوضعها واجبٌ في النّصّ المعجميّ .

الثاني : (**رأيْتُ لَمْحَةَ البَرْقِ**) . تُفيد هذه الجملة الإخبار التّام . و المعنى معها أنّ القائل قد حضر رؤية لمحة البرق بنفسه . و الدّال على ذلك كلّه وجود ضمّة تاء الفاعل ، فهي المحدِّد النّحويّ هنا . و غُيِّرت هذه الضمّة إلى فتحةٍ ، أو كسرةٍ _ بحسب مراتب الفاعل _ للدلالة على (أنتَ أو أنتِ) . فإنّ المعنى سينقلب من الإخبار إلى الإنشاء و كأنّ الجملة مضت إلى أسلوب الاستفهام . و غايته ستكون في استعلام ما في ضمير المخاطب و حينها نحتاج إلى علامة الاستفهام . و هذا الفارق بين دلالة الجملتين و تصورهما يحكمه المحدِّد النّحويّ في ضمّة الرّفع للفاعليّة إذ وجب وجودها .

و قد تُمثِّل بعض السّمات التّركيبيّة _ أحياناً _ بعض العبارات ؛ لتدلّ على هذه المحدِّدات و هي ليست منها ؛ بل هي أوصافٌ يسيرةٌ جدّاً منها _ على سبيل التّمثيل _ الوحدة المعجميّة : « **[ف ت أ] ما فَتِئْتُ أَفْعَلُ، و ما فَتَأْتُ أَفْتَأُ فَتْأً، و فُتُوءاً و ما أَفْتَأْتُن الأَخِيرَةُ تَمِيمِيَّةٌ ، أي ما بَرِحْتُ ، لا يُسْتَعْمَلُ إلاّ في النَّفْيِ ، فإن اسْتُعْمِلَ بغَيْرِ ما و نَحْوَها فهِيَ منْوِيَّةٌ على حَسَبِ ما تَجِئُ عليها أَخَواتُها** »[١١٨] . و تخصيصها في النّفي إنّما يأتي لبيان وصف مكانتها في النّحو العربيّ . و منها أيضاً ما يُقال في الوحدة المعجميّة (حبّذا) : « **حَبَّذَا، فِي المَدْح، وَ لَا حَبَّذَا، في الذمّ، وَ فِي زيادَة مثْله على الصِّحَاح نَظرٌ، قَالَ شَيخنَا: ثمَّ ظَاهر كَلَامه بل صَرِيحه أَنها لَا تُستعمل إِلاّ فِي النهْيِ، لأَنه جاءَ بِالفِعْلِ مَقروناً بِلَا الناهية** »[١١٩]. و وصف (لا حبّذا) أنّها لا تُستعمل إلّا في النهي .

- **الخلاصة (النتائج) :**

١_ وظيفة المعجم _ ها هنا _ في بيان مقدار المحدِّدات الإملائيّة ، و الصّرفيّة ، و النّحويّة المعينة للوحدة المعجميّة ؛ فضلاً عن إحاطتها ، و حمايتها من التبدّل المضرّ بالمعنى المراد المخالف لما يُقدِّمه المعجم منها إلى القارئ.

٢_ المحدِّدات الإملائيّة و الصّرفيّة فيما يعطيه المعجم خارج معطياته المعنويّة و تأصيلها ، و هي الأكثر حضوراً ، و أثراً من المحدِّدات النّحويّة .

٣_ اعتنت المحدِّدات الإملائيّة في كيفيّة الرسم الحرفيّ للصوت ، أو فيما يُعينه من المحدِّدات الأخرى ، مع اعتناء المحدِّدات الصّرفيّة في البنية ذاتها كانت تخليلاتها بكثرةٍ ملحوظةٍ في المتون المعجميّة القديمة ، و الحديثة . و قد زادت الحديثة من الوسائل الإيضاحيّة ما فاقت المعجمات القديمة .

٤_ اشتغال المحدِّدات النّحويّة في المضمار النّحويّ ابتداءً من الوصف إلى التعليم ، ثمّ التنافس أبعد النّحو بموضوعاته عن بواطن المعجم فكانت الموضوعات خارج المعجم للدرس ، و المحدِّدات كانت نزرةً فيه ما خلا بعضاً من الأوصاف اليسيرة الّتي تُحدِّد الوحدات المعجميّة في بيان كيفيّة استعمالها من عدم استعمالها .

٥_ هناك من المحدِّدات الصّرفيّة ، و المحدِّدات النّحويّة ما جاءت مشتركةً . فالصيغة و بناؤها يشاركان صرفيّاً في الجملة النّحويّة ؛ لبيان المعنى الّذي يحسن السكوت عنه . و أنّ الصائت القصير هو من يدلّ على المعنى التام للجملة النّحويّة الّتي يتبناها المتن المعجميّ .

٦_ لا يمكن للوحدة المعجميّة الاستقلال بنفسها عن المحدِّدات المذكورة آنفاً ؛ لأنّها تغلغلت في مفاصل الوحدة المعجميّة نفسها مع تفاوت ملحوظٍ في درجات المحدِّدات فيما بينها . و الحاجة إليها أوجبت على المعجم عرضها و بيانها للقارئ فيه .

- **الهوامش :**

(١) ينظر : صناعة المعجم الحديث. د. أحمد مختار عمر: ١٥٣ .
(٢) ينظر:الدلالة في المعجم العربي المعاصر.د. عمرو مدكور: ٢٢٩ .
(٣) ينظر : علم اللغة و صناعة المعجم د. علي القاسميّ : ٧٤.
(٤) معجم الغني الزّاهر، عبد الغني أبو العزم : ٢ / ١٨١٣ .
(٥) المصدر نفسه : ٤ / ٣٤٤٢ .
(٦) ينظر : أدب الكاتب : ١٨٢ .
(٧) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) ٣ / ٣١٢ و ما بعدها .
(٨) ينظر : لسان العرب: ١٥ / ٤١٢ .
(٩) ينظر : المعجم العربي الأساسي: ١٢٥٦ .

(١٠)المؤمنون : ٦٠

(١١)مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤١ / ١٨٥ ، و ينظر : ٥٢/٤٢.

(١٢)لسان العرب : ١ / ٢٤٣ .

(١٣)ينظر : المعجم الوسيط : ٩٧٥ ، و ينظر : علم اللغة و صناعة المعجم : ٦٠ .

(١٤)ينظر : معجم المصطلحات العربيّة في اللغة و الأدب: ٤٢٢ .

(١٥)تهذيب اللغة: ١٥ / ٣٢٩ .

(١٦)لسان العرب : ١ / ٢٤٣ .

(١٧)الرائد معجم لغويّ عصري: ١١ .

(١٨)معجم اللغة العربيّة المعاصرة: ١ / ١٥١

(١٩)ينظر: الحروف الهجائيّة أصلُها _ تطوّرها : ٨٤ ، و ما بعدها ، و ينظر : معاني الحروف العربيّة المفردة و دلالاتها (بحث منشور) : ٣٦٥ .

(٢٠)الصحاح : ١ / ٣٨ .

(٢١)العباب الزاخر و اللباب الفاخر: ٤ / ٥ .

(٢٢)المصباح المنير : : ١ / ٣ .

(٢٣)معجم متن اللغة : ١/ ٤٦١ .

(٢٤)معجم اللغة العربيّة المعاصرة : ١ / ١٥٤ .

(٢٥)ينظر: الكتاب : ٢ / ٢٣٩ ، و ينظر : الأبنية الصّرفيّة في ديوان امرئ القيس : ٢١٩ .

(٢٦)معجم مقاييس اللغة: ٢ / ٢٩٦ .

(٢٧)ينظر : المعنى و ظلال المعنى: ٣٩٢ و ما بعدها .

(٢٨)ينظر : التطوّر اللغويّ : ٣٠ ، و ما بعدها و ينظر : التقاطات صرفيّة: ٢٣.

(٢٩)ينظر : جمهرة اللغة : ١ / ١٥٦، و ينظر : تاج العروس: ٣٩ / ٨٢ و ما بعدها .

(٣٠) ينظر : لسان العرب : ١٤ / ٢٢١ .

(٣١) ينظر : الفرق بين الحروف الخمسة: ١٠٣ و ما بعدها .

(٣٢) ينظر : علم اللغة و صناعة المعجم : ٧٧ .

(٣٣) ينظر : دلالة الأبنية الصرفيّة في السور القرآنية القصار: ٥٠ و ما بعدها .

(٣٤) المحكم و المحيط الأعظم: ١ / ٥٣ .

(٣٥) ينظر: الكتاب:١ / ١٢،و في النحو العربي نقد و توجيه: ١٢٢،و ينظر: الفعل و الزّمن: ٣٧ و ما بعدها

(٣٦) البارع: ٩٥ .

(٣٧) تهذيب اللغة : ١ / ٢٢٠ .

(٣٨)ينظر : المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف: ١٤٣ .

(٣٩)ينظر : الفعل و الزّمن : ٥٠ ، و ينظر : الإنشاء في العربيّة بين التركيب و الدلالة: ١٣٢ ، و ما بعدها ، و ينظر : الزّمان في اللغة العربيّة و الفكر: ١٠٠ .

(٤٠)الحجر: ٩٤ .

(٤١)تهذيب اللغة : ٢ / ٧.

(٤٢)ال عمران : ٢٨

(٤٣)شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ١٠/ ٦٧٧٨.

(٤٤)ينظر: المعجميّة العربيّة بين النظريّة و التطبيق: ٣٦ .

(٤٥)ينظر : دلالة اللواصق التصريفيّة في اللغة العربيّة: ٧٧ و ما بعدها .

(٤٦)ينظر : المصدر نفسه : ١٥٥.

(٤٧)تهذيب اللغة: ٣ / ١٧٠ .

(٤٨)شمس العلوم : ٥ / ٣٢٤٨.

(٤٩)ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٩١ و ما بعدها،و ينظر: المستقصى في علم الصرف: ١ / ٤٨ .

(٥٠)ينظر : شرح الملوكي في التصريف: ١٩ .

(٥١)ينظر : الخصائص:١ / ٥٦ .

(٥٢)ينظر : دلالة اللواصق الصرفيّة : ١٥٦-١٥٧ .

(٥٣)ينظر : علم اللغة و صناعة المعجم : ٧٩ .

(٥٤)ينظر : الإسناد في العربية و مسائل أخرى: ٢٨ .

(٥٥)ينظر : المقرّب: ٨٥ .

(٥٦)ينظر : معجم الأفعال المتعدية بحرف: ٥ و ما بعدها ، و ينظر : معجم الأفعال المتعدية _ اللازمة عربي عربي : هـ من المقدّمة .

(٥٧)ينظر : المعجميّة العربيّة بين النظريّة و التطبيق: ٧٠

(٥٨)ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف: ٧١ و ما بعدها ، و ينظر: النحو عند غير النحويين: ٧٩ و ما بعدها .

(٥٩)ينظر : المصباح المنير: ١/١.

(٦٠)معجم مقاييس اللغة : ٥ / ٢٩٦ .

(٦١) القاموس المحيط : ٨١١.

(٦٢)الصحاح : ٦ / ٤١٩ .

(٦٣)لسان العرب : ١٥/ ٧١-٧٢.

(٦٤)ينظر : تهذيب اللغة : ٣ / ٧٨ ، و معجم مقاييس اللغة : ٤ / ٣٣٤ .

(٦٥)لسان العرب : ١٥ /٣٤١.

(٦٦)ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣ / ١٣٩ .

(٦٧)ينظر : المنصف : ٢/ ٥٤ .

(٦٨)ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣ / ٢٣٥ .

(٦٩)العين : ٦ / ١٩٠ .

(٧٠)معجم مقاييس اللغة : ٤ / ٤٧٧ .

(٧١)الكهف : ١٧ .

(٧٢)المفردات في غريب القرآن : ٤٩١ – ٤٩٢ .

(٧٣)الشعريّة: ٢١ .

(٧٤)الإيضاح في علل النحو : ٧٢ .

(٧٥)الخصائص : ١ / ٩٦ .

(٧٦)الكتاب : ٣ / ٣٧١ .

(٧٧)المبهج في تفسير أسماء أشعار الحماسة: ٢٤_ ٢٥ .

(٧٨) لسان العرب : ١ / ٣٦ _٣٧.

(٧٩)العين : ٨ / ٢٨٩ .

(٨٠)ينظر : المغني في تصريف الأفعال: ١٧٨ _ ١٧٩ .

(٨١)الكتاب : ٤ / ١٠١ .

(٨٢)المصدر نفسه : ٤ / ١٠٤ .

(٨٣)المصر نفسه : ٤ / ١٠٤ .

(٨٤) ينظر : الأصوات اللغويّة: ٤٣ .

(٨٥)في اللهجات العربية: ١٧٠ .

(٨٦)المصدر نفسه : ١٦ .

(٨٧)العين : ٥ / ٣٥٤ .

(٨٨)الواقعة : ٦٥ .

(٨٩)لسان العرب : ١١/ ٤٩٦ .

(٩٠)المقتضب:١/ ١٩٨– ١٩٩ .

(٩١)الكتاب : ٤ / ٤٢٢ .

(٩٢)ينظر : المنصف: ١ / ٢٤٠ .

(٩٣)الكتاب : ٤/٤٢٢ .

(٩٤)الخصائص : ٣ / ١٩ .

(٩٥)طه : ٩٧.

(٩٦)ينظر : البحر المحيط : ٦ / ٢٥٧. : ٦ / ٢٥٧.

(٩٧)ينظر : علم اللغة و صناعة المعجم : ٧٩ .

(٩٨)ينظر: فصول في فقه اللغة: ١٠٠ ، و ما بعدها.

(٩٩)ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية .د. عبده الراجحي: ١٧٩ .

(١٠٠)ينظر: منهج البحث اللغويّ بين التراث و علم اللغة الحديث . د. عليّ زوين: ١٠ ، و ينظر : مناهج البحث اللغويّ بين التراث و المعاصرة . د. نعمة رحيم العزّاويّ : ٢٣ .

(١٠١)ينظر: علم اللغة العربية مدخل تاريخيّ مقارن: ٣٧،و ينظر : التفكير اللغويّ بين القديم و الجديد: ٣١٣ .

(١٠٢)ينظر : في النحو العربي نقد و توجيه:١٦ .

(١٠٣)ينظر : اللغة بين المعياريّة و الوصفيّة : ١٦ و ما بعدها .

(١٠٤)ينظر: منهج البحث اللغويّ . د. علي زوين : ٢٣ .

(١٠٥)ينظر : كتاب النحو التعليمي و التطبيق في القرآن الكريم . د. محمود سليمان ياقوت (د. ط . مكتبة المنار الإسلاميّة . الكويت . ١٩٩٦).

(١٠٦)ينظر: التفكير اللغويّ بين القديم و الجديد : ٣١٨.

(١٠٧)ينظر : آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي: ٥ .

(١٠٨)ينظر : البنى النحويّة . نوم جومسكي: ١١١.

(١٠٩) ينظر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية: ٨٧ و ما بعدها .

(١١٠)ينظر: فقه اللغة المقارن : ٧٥ و ما بعدها .

(١١١)ينظر : مناهج البحث اللغويّ بين التراث و المعاصرة : ٢٤ ، و ١٦٧ .

(١١٢)ينظر : التأليف المعجميّ العراقيّ : ١١٧ و ما بعدها .

(١١٣)ينظر : المصباح المنير : ١٠/١ مادّة (إذا) ، و ١ / ٢٦ مادّة (إنّما) .

(١١٤)ينظر : لسان العرب : ١٥/ ٤٩٩ يبدأ بالألف اللينة و: ١٥/ ٥٠٣ (إذا) و : ١٥/ ٥٠٤ (إلّا).

(١١٥)ينظر : صناعة المعجم الحديث : ١٥٤ .

(١١٦)ينظر : الدلالة في المعجم العربي . د. عمرو مدكور : ٢٧٨.

(١١٧)الصحاح : ١ / ٥٩٠ .

(١١٨)المحكم و المحيط الأعظم : ٩ / ٥١٣ .

(١١٩) تاج العروس (تح : عبد الستّار أحمد فرج) : ٩ / ٣٩٣ .

- **المصادر و المراجع** :

القرآن الكريم .

الكتب المطبوعة :

أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم و دراسة . د. خديجة الحديثي (ط١.مكتبة لبنان . ناشرون ، ٢٠٠٣) .

الأبنية الصّرفيّة في ديوان امرئ القيس ، أ. د. صباح عبّاس سالم الخفاجيّ (ط١. دار روافد للطباعة و النشر و التوزيع . بيروت . لبنان . دار و مكتبة الرياحين الأكاديميّة . بابل . العراق . ٢٠٢٣).

أدب الكاتب ، لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت : ٢٧٦هـ) . (تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد . ط٤. مط : السعادة . مصر).

الإسناد في العربية و مسائل أخرى . أ. د. صباح عطيوي (ط١. دار الرضوان .عمّان . الأردن . ٢٠١٤).

الأصوات اللغويّة . د. إبراهيم أنيس (مكتبة نهضة مصر . القاهرة) .

آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي . أحمد المتوكل (ط١. مط : دار الهلال العربية . جامعة محمد الخامس . ردمك . المملكة المغربية . ١٩٩٣) .

الإنشاء في العربيّة بين التركيب و الدلالة دراسة نحويّة تداوليّة ، د. خالد ميلاد (ط١ . مكتبة الآداب . تونس . ٢٠٠١) .

- إيجاز التعريف في علم التصريف . محمّد بن مالك الطائيّ النّحويّ (ت : ٦٧٢هـ) (تح : محمّد عثمان . ط١ . مكتبة الثقافة الدينيّة . بور سعيد . القاهرة ، ٢٠٠٩) .
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزّجاجيّ (ت: ٣٣٧هـ) (تح : د . مازن المبارك . ط٦ . دار النفاس . بيروت . لبنان . ١٩٩٦) .
- البارع ،لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم (ت: ٣٥٦هـ)(تح : د. هاشم الطعّان . ط١ . مكتبة النهضة . بغداد . دار الحضارة العربية . بيروت . لبنان . ١٩٧٥).
- البحر المحيط .لمحمّد بن يوسف المشهور بأبي حيّان الأندلسيّ (ت : ٧٤٥هـ) (تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، و الشيخ علي محمّد معوض ، د. زكريا عبد المجيد النوتي ، د. أحمد النجولي الجمل قرظه أ. د. عبد الحي الفرماني . ط١ . دار الكتب العلميّة . بيروت . لبنان . ١٩٩٣).
- البنى النحويّة . نوم جومسكي (ترجمة : د. يؤيل يوسف عزيز . مراجعة : مجيد الماشطة . ط١. دار الشؤون الثقافية . بغداد . العراق . ١٩٨٧) .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمّد مرتضى الحسينيّ الزّبيديّ (ت : ١٢٠٥هـ):
  - ج٩ : (تح : عبد الستار أحمد فراج . ط١ . مط: الكويت . ١٩٧١).
  - ج٣٩ : (تح : عبد المجيد قطامش . ط١ . مط : الكويت . ٢٠٠١).
- التأليف المعجميّ العراقي الحديث في ضوء اللسانيّات . د. إحسان فؤاد عبّاس (ط١ . دار المدينة الفاضلة . العراق . ٢٠١٧).
- التطوّر اللغويّ مظاهره و علله و قوانينه ، رمضان عبد التوّاب (ط٢ . مكتبة الخانجي . القاهرة . جامعة عين شمس . ١٩٩٧) .
- التفكير اللغويّ بين القديم و الجديد . د. كمال بشر (دار غريب . القاهرة . ٢٠٠٥) .
- التقاطات صرفيّة ، د. إحسان فؤاد عبّاس (ط١. دار تيموز . سوريا . ٢٠٢٠) .
- تهذيب اللغة . الأزهريّ (ت: ٣٧٠ هـ) . (تح : د. عبد الحليم النجار مراجعة : محمّد علي النجّار . ط١ . مطابع سجل العرب . د.ت).
- تهذيب اللغة . محمّد بن أحمد الأزهريّ (ت: ٣٧٠هـ) :
  - ج١:(تح : عبد السّلام محمّد هارون. محمّد عليّ النجّار. تُراثنا . الدّار المصريّة للتأليف و الترجمة).
  - ج٢ : (تح : محمّد عليّ النجّار. تُراثنا . الدّار المصريّة للتأليف و الترجمة) .
  - ج٣ : (تح : د. عبد الحليم النجّار و محمّد عليّ النجّار. تُراثنا . الدّار المصريّة للتأليف و الترجمة) .
  - ج٤ : (تح : د. عبد الكريم العزباوي و محمّد عليّ النجّار. تُراثنا . الدّار المصريّة للتأليف و الترجمة) .
  - ج١٥ : (تح : إبراهيم الأبياري . دار الكاتب العربي . ١٩٦٧).
- جمهرة اللغة . لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ (ت : ٣٢٠هـ)(تح: رمزي منير البعلبكيّ . ط١ . دار العلم للملايين . ١٩٨٧) .
- الحروف الهجائيّة أصلُها_تطوّرها_انتشارها محمّد شُكر الجبوريّ(ط١.مط:المجمع العلميّ العراقيّ، ٢٠٠٩) .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ).(تح : محمّد عليّ النجّار. ط٢. دار الهدى للطباعة و النشر . بيروت . لبنان) .

- دلالة الأبنية الصرفيّة في السور القرآنية القصار . د. جلال الدين يوسف عيدان (ط١ . دار الراية . عمّان . الأردن . ٢٠٠٩).
- دلالة اللواصق التصريفيّة في اللغة العربيّة ، د. أشواق النجّار (ط٢. دار دجلة. عمّان . الأردن . ٢٠٠٩).
- الدلالة في المعجم العربي المعاصر.د. عمرو مدكور.(ط١.دار البصائر. القاهرة . ٢٠٠٨).
- الرائد معجم لغويّ عصري . جيران مسعود (ط٢. دار العلم للملايين . بيروت . لبنان . ١٩٩٥) .
- الزّمان في اللغة العربيّة و الفكر . د. علي شلق (ط١ . دار و مكتبة الهلال . بيروت . ٢٠٠٦).
- شرح الملوكي في التصريف . ابن يعيش (ت: ٦٤٢هـ).(تح: فخر الدين قباوة . ط٢، دار الأوزاعي . بيروت . لبنان . ١٩٨٨).
- شرح شافية ابن الحاجب . رضي الدّين محمّد بن الحسن الاستراباذيّ (ت: ٦٨٨هـ) . (تح : محمّد نور الحسن ، محمّد الزّفزاف ، محمّد محيي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلميّة . بيروت . لبنان).
- الشعريّة ، كمال أبو ديب (ط١. مؤسسة الأبحاث العربيّة . بيروت . لبنان . ١٩٨٧) .
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت ٥٧٣هـ) (تح: د حسين بن عبد الله العمري ، مطهر بن علي الإرياني ، د يوسف محمد عبد الله (ط١ . دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان) . دار الفكر (دمشق – سورية) . ١٩٩٩ م) .
- الصحاح ، تاج اللغة و صحاح العربيّة لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت : ٣٩٣هـ) . (تح : د. إميل بديع يعقوب و د. محمّد نبيل طريفي . ط١. دار الكتب العلميّة . بيروت . ١٩٩٩).
- صناعة المعجم الحديث. د. أحمد مختار عمر (ط٢ . عالم الكتب . ٢٠٠٩) .
- العباب الزاخر و اللباب الفاخر ، الحسن بن محمّد بن الحسن الصغّانيّ (ت : ٦٥٠هـ) . (تح : فير محمّد حسن المخدوميّ. نزّال العتيبيّ . ط١ . دار صادر . بيروت . لبنان ، ٢٠٢٢) .
- علم اللغة العربية مدخل تاريخيّ مقارن في ضوء التراث و اللغات الساميّة . د. محمود فهمي حجازي (د. ط . دار غريب . د.ت) .
- علم اللغة و صناعة المعجم د. علي القاسميّ (ط٣ . مكتبة لبنان . ناشرون . ٢٠٠٤).
- الفرق بين الحروف الخمسة لابن السيد البطليوسيّ.(ت: ٥٢١هـ) . (تح: د.علي زوين.ط١. مط : العاني ، بغداد . ١٩٨٥).
- فصول في فقه اللغة . د. رمضان عبد التوّاب (ط٢ . مط: المني . القاهرة . ١٩٨٠).
- الفعل و الزّمن .د. عصام نور الدين (ط١ . المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع . ١٩٨٤) .
- فقه اللغة المقارن . د. إبراهيم السامرائيّ (ط٤ . دار العلم للملايين . بيروت . ١٩٨٧) .
- فقه اللغة في الكتب العربية .د. عبده الراجحي (د.ط . دار النهضة العربية. بيروت. لبنان . ٢٠٠٩).
- في اللهجات العربية . د. إبراهيم أنيس (ط٨ . مكتبة الانجلو المصريّة . ١٩٩٢) .
- في النحو العربي نقد و توجيه ، د. مهدي المخزومي (ط٣ . دار الرائد العربي . بيروت . لبنان ،١٩٨٦) .
- القاموس المحيط . مجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ت : ٨١٧هـ) . (تح : محمّد نعيم العرقسوسيّ .ط٦ .مؤسسة الرسالة . بيروت . ١٩٩٨).

- كتاب النحو التعليمي و التطبيق في القرآن الكريم . د. محمود سليمان ياقوت (د. ط . مكتبة المنار الإسلاميّة . الكويت . ١٩٩٦).
- كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ) ، (تح : عبد السلام محمد هارون . ط٣ . مكتبة الخانجي . القاهرة . ١٩٨٨) .
- لسان العرب جمال الدين أبي الفضل محمّد بن بكر بن منظور الأندلسيّ (ت: ٧١١هـ). (تح: عامر أحمد حيدر ، راجعه عبد المنعم خليل إبراهيم . ط١. دار الكتب العلميّة . بيروت . لبنان . ٢٠٠٩) .
- اللغة بين المعياريّة و الوصفيّة. د. تمام حسّان (ط٤. عالم الكتب . ٢٠٠٠) .
- المبهج في تفسير أسماء أشعار الحماسة لابن جنّي (تح : حسن هنداويّ . ط١. بيروت . لبنان . ١٩٨٧).
- المحكم و المحيط الأعظم ، لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده (ت : ٤٥٨هـ) (تح : عبد الحميد هنداوي . ط١ . دار الكتب العلميّة . بيروت . لبنان ، ٢٠٠٠).
- المستقصى في علم الصرف. د. عبد اللطيف محمّد الخطيب (ط١ . مكتبة العروبة . الكويت . ٢٠٠٣) .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل(ت: ٢٤١هـ). (حقّقه و خرّج أحاديثه و علّق عليه شعيب الأرنؤوط و محمّد نعيم العرقوسي و عادل مرشد و إبراهيم الزيبق و محمّد رضوان العرقسوسي و كامل الخراط .ط١.مؤسسة الرسالة. بيروت . ٢٠٠١) .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ. لأحمد بن محمّ بن عليّ الفيوميّ (ت:٧٧٠هـ) (تح: د.عبد العظيم الشناوي . ط٢ . دار المعارف . القاهرة . د.ت) .
- معجم الأفعال المتعدية _ اللازمة عربي عربي . د. هاشم طه شلاش (ط١ . مكتبة لبنان . ناشرون . بيروت . لبنان . ٢٠٠٠) : هـ من المقدّمة .
- معجم الأفعال المتعدية بحرف ، موسى محمّد بن الملياني الأحمديّ (ط١. دار العلم للملايين . بيروت . ١٩٧٩) .
- المعجم العربي الأساسي للناطقين باللغة العربيّة و تعليمها . أحمد العابد و أحمد مختار عمر و الجيلاني بن الحاج يحيى و داود عبده و صالح جواد طعمه و نديم مرعشلي . (مراجعة : تمام حسّان و حسين نصار و نديم مرعشلي(ط١.المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم. تونس. ٢٠٠٣) .
- معجم الغني الزّاهر، عبد الغني أبو العزم (ط١. الرباط . مؤسسة الغني للنشر . ٢٠١٣) .
- معجم اللغة العربيّة المعاصرة . د. أحمد مختار عمر (ط١ . عالم الكتب . ٢٠٠٨) .
- معجم المصطلحات العربيّة في اللغة و الأدب ، مجدي وهبة و كامل المهندس (ط٢ . مكتبة ابنان . ناشرون . ١٩٨٤) .
- المعجم الوسيط . إبراهيم مصطفى و حامد عبد القادر و أحمد حسن الزيّات و محمّد عليّ النجّار ، (ط١ . مجمع اللغة العربيّة . مصر . المكتبة الإسلاميّة . اسطنبول .تركيا .١٩٧٥).
- معجم متن اللغة موسوعة لغويّة حديثة. أحمد رضا (دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان. ١٩٥٨).
- معجم مقاييس اللغة .لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت:٣٩٥هـ) (تح: عبد السلام محمّ هارون . دار الفكر للطباعة . ١٩٧٩).
- المعجميّة العربيّة بين النظريّة و التطبيق ، د.علي القاسمي (ط١. مكتبة لبنان . ناشرون . ٢٠٠٣).
- المعنى و ظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربيّة . د. محمّد محمّد يونس عليّ (ط٢. دار المدار الإسلاميّ . بيروت . لبنان . ٢٠٠٧) .

المغني في تصريف الأفعال . د. محمّد عبد الخالق عضيمة (ط٣. دار الحديث . القاهرة . ١٩٩٩) .

المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف . حسن باشا بن علاء الدين الأسود (ت : ٨٢٧هـ). (تح : شريف عبد الكريم النجّار . ط١ . عمّان . الأردن . ٢٠٠٦).

المفردات في غريب القرآن . لأبي القاسم الحسين بن محمّد العروف بالرّاغب الأصفهانيّ (ت:٤٢٥هـ) (تح : إبراهيم شمس الدين . ط١ . مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات . بيروت . لبنان . ٢٠٠٩) .

المقتضب. لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرد(ت: ٢٨٥هـ) (تح : محمّد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب .بيروت).

مقدمة في نظرية القواعد التوليدية. د. مرتضى جواد باقر(ط١. دار الشروق . عمّان . الأردن .٢٠٠٢): ٨٧.

المقرّب . علي بن المؤمن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) (تح : أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوريّ.ط١.مط: العاني. بغداد . لجنة إحياء التراث الإسلاميّ . سنة الإيداع ١٩٧١).

مناهج البحث اللغويّ بين التراث و المعاصرة . د. نعمة رحيم العزّاويّ (ط١ . مط : المجمع العلميّ العراقيّ . بغداد . العراق . ٢٠٠١).

المنصف . ابن جنّي (تح: إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين .ط١.مط: مصطفى الحلبي .مصر. ١٩٥٤) .

منهج البحث اللغويّ بين التراث و علم اللغة الحديث . د. عليّ زوين (ط١. ار الشؤون الثقافيّة . بغداد . العراق . ١٩٨٦) .

النحو عند غير النحويين ، أ. د. سعيد جاسم الزبيدي (ط١. دار كنوز المعرفة. عمّان . الأردن. ٢٠١٤).

البحوث المنشورة :

معاني الحروف العربيّة المفردة و دلالاتها ، أ. د. أحمد حسين العيثاويّ (بحث منشور . مجلّة البحوث و الدّراسات الإسلاميّة _ العدد / ٦٢).